

## ازدحام الأسواق بالسلع يُعرّض المواطنين لمخاطر الغش قانون العقوبات طريقاً وحيدة لحماية المستهلك

تزايدت فرص المخاطر التي تصيب المستهلكين الذين يواجهون عشرات الاصناف من السلعة الواحدة، حتى بات من الصعب عليهم المقارنة بين الجيد والسيء منها، وفقدوا القدرة على التمييز بين سلعة مصنعة محلياً واخرى مستوردة. فكم من السلع التي انتهت صلاحيتها او مجهولة المصدر، يشتريها المواطن طمعا بتخزينها بدافع الخوف من ارتفاع اسعارها، وهو امر يعرضه لخطر الغش. رئيس مصلحة المختبرات في معهد البحوث الصناعية الدكتور جوزف متى اكد لـ"الامن العام" ان ما يدخل من منتجات مهربة لا احد يمكن معرفة مواصفاته، لذلك على الجمارك مكافحتها. وسأل عضو غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان ايلي نصار الا يعتبر طرح منتجات صناعية من النوع نفسه في السوق وباسماء مختلفة لحساب عدد من التجار الذين يبيعونها باسعار مختلفة ضرباً من الغش؟

يعيش لبنان حالياً تطورات مذهلة في وسائل الانتاج وطبيعة المنتجات وانماط الاستهلاك ونظم التسويق، وهذا يعود الى الازمة الاقتصادية المستفحلة التي تعصر المواطن وتكبله. الامر الذي سمح بغزو الاسواق بانواع عدة باتت في متناول الشعب تتضمن سلعا لا تتمتع بجودة عالية وتحمل عنوان الغش

## متى: التهريب مكن الغش والتزوير

■ في ظل الانهيار الذي تعيشه البلاد، هل هناك دور للمواصفات الصناعية في حماية المواطن من الغش والتزوير؟  
□ يعنى معهد البحوث الصناعية بالمنتجات الصناعية استيرادا ونتاجا التي لها مواصفات لبنانية الزامية ويعمل على تطبيقها. علما ان هذه المواصفات لا تشمل جميع المنتجات. لكن تلك الخاضعة تصبح ملزمة التطبيق واذا ما تم استيرادها وفق الاصول يصبح لها قيد جمركي، عندها يتم تسجيل الملف ويقوم المعهد بتقييم المطابقة والكشف والفحص والدرس التقني واعطاء شهادة المطابقة. اما اذا كان المنتج غير مطابق، فيتم ابلاغ وزارة الصناعة والجمارك ومديرية حماية المستهلك.



رئيس مصلحة المختبرات في معهد البحوث الصناعية الدكتور جوزف متى.

قانونية تتحمل مسؤوليتها الجمارك. اما ما يدخل من منتجات مهربة، فلا احد يمكنه معرفة ما تتضمنه من مواصفات. هناك ملفات غير مطابقة يرفض المعهد دخول موادها الى الاسواق ويصدر في شأنها تقريرا شهريا. لكن نظرا الى حجم العمل الذي نقوم به، اعتقد ان النتيجة لا بأس بها.

## كلمة أخيرة: عقل مجرم

ازدحمت المواقف المتشددة بعد الاجتماع الوزاري القضائي الامني الذي عقد بعد جهد جهيد برئاسة رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب، والذي عرض ما يحصل بالنسبة الى ازمة البنزين والمازوت والدواء وحليب الاطفال، ومعاناة المواطنين في الحصول على حاجاتهم من هذه المواد. تم الاستماع في الاجتماع الى تقارير عن هذه الازمات من الوزراء المعنيين والاجهزة الامنية، اضافة الى التعميم الصادر عن النيابة العامة التمييزية في خصوص ملاحقة التهريب والاحتيال والتخزين. كما جرى التداول في اقتراحات عملية وموضوعية لتخفيف الازمة على المواطنين.

جاءت النتيجة بمجموعة توصيات تطلب من الاجهزة القضائية التشدد في الاجراءات القضائية في حق المهربين والمتلاعبين، سواء في التخزين او الاحتيال. كذلك تطلب من الاجهزة الامنية تكتيف دورياتها في جميع المناطق، وتنفيذ مدهامات لكل الاماكن التي يشتهر بتخزين المحروقات فيها والادوية والحاجات الاساسية للمواطنين، وان تكتف جميع الوزارات المعنية الرقابة المسبقة واللاحقة على الاستيراد والتوزيع والتخزين، والتشدد في تطبيق نظام وايام العبور بين لبنان وسوريا، في انتظار نقل نقطة التفتيش الحدودية في المصنع الى اقرب مكان من نقطة التفتيش السورية. كما تطلب من الجمارك ضبط جميع عمليات نقل المحروقات والادوية والمواد الغذائية، وكذلك اشراك البلديات في الرقابة على محطات الوقود. مع تحذير المخزين بطريقة غير قانونية للمشتقات النفطية، ان اي ضرر مادي او جسدي ينتج من ارتكاباتهم يتحملون تبعاته القضائية والمادية بترشيح الدعم او رفعه او اصدار البطاقة التمويلية.

لماذا طرحت هذه المطالبات في هذا الوقت بالذات، ولماذا هذا الضغط الكبير للوصول الى هذه القرارات كما هو حاصل بالنسبة الى مشروع قانون كابينال كونترول؟  
لماذا هذه الاستفاقة بعد "اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب"؟ قد تكون هذه المطالبات منطقية لأن المال الداعم وصل الى خطه الاحمر، واسباب وصوله الى هذا الخط هو ما يتحدث عنه اصحاب القرار السياسي، والادنى ان هؤلاء يعرفون جيدا سبب وصوله الى هذا المستوى، ويعرفون كيف هدرت الاموال وكيف صرفت ومن استفاد منها، وهم مدركون ايضا ان المواطن لم يصل اليه هذا الدعم.

سبب وصول هذه الاموال الى الخط الاحمر هو النكايات في المواقف التي منعت ترشيح الدعم قبل عام ونصف عام، ولأن جهات حزبية وسياسية وتجارية كانت تستفيد من هذا الدعم على حساب لبنان واموال الناس.

يضاف الى لعبة السياسيين والتجار، وهم سمّ الافعى الذين استغلوا منذ مدة طويلة لعبة الدولار وحققوا ارباحا خيالية على حساب المواطن، ان التوصيات التي اتخذت لن ترى النور لاسباب تخص اهل السلطة.

لفتة نظر مكررة لكنها ضرورية. اذا كان فعلا هناك اتجاه الى رفع الدعم عن المواد الاساسية، فاین ستصبح اسعار المواد الاستهلاكية التي كانت اصلا مرتفعة، اذ كان التجار وفي ظل الدعم يسعون السلعة بعد رفع السعر بالدولار، ثم يقرّشونها على سعر السوق السوداء؟

كيف سيتحمل المواطن التضخم الجديد الذي لن يكون له سقف، حتى لو اقرت البطاقة التمويلية، والتي ستلحظ نحو 750 الف عائلة، فماذا سيفعل بقية اللبنانيين الذين يقدر عددهم بنحو 3,5 ملايين لبناني بمعاشراتهم التي انهارت قوتها الشرائية؟

مصرف لبنان اقر التعميم 158 لاستحداث سند للبنانيين والمودعين الصغار لسحب مدخراتهم على سعر منصة صيرفة على 12 الف ليرة. لكن هذا القرار كسوابقه، مصمم لتحميل الكلفة لاصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة، وباطنه تجميد للحسابات المصرفية، ما يشكل حماية للمصارف على حساب المودعين، فيما يتمتع من صاغ حروفه بعقل مجرم.

■ الى اي مدى للمعهد صلاحية ملاحقة اي مخالفة؟

□ المواصفة الوطنية تضعها مؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانية، وهي تصدر اختياريًا وليس الزاميا لانها تتناول عناصر الجودة والسلامة العامة. اما كيف تكون الزامية، فالاعتماد يكون على المرسوم الالزامي الذي يأتي بعد صدوره دور معهد البحوث الصناعية لتطبيقه. عندما يتم التأكد من كل الاجراءات القانونية وتبلغ الى الجهات المعنية لا يعود الى المعهد اي دور، بل يبقى الدور الاساسي للجمارك ومديرية حماية المستهلك التي يمكنها الدخول الى المخازن والمصانع.

■ اين هو مكنم الغش والتزوير؟

□ التهريب هو المكنم، اذ لا يمكن معرفة اي معلومة من قبل اي كان. دور المعهد ينحصر في الكشف على البضائع المصنعة والمستوردة، فيما تعطى النتائج وفق تقارير رسمية.

■ هناك مجالات صناعية يمكن ان ينمو الغش فيها، ما ابرزها؟

□ ثمة امثلة كثيرة على ذلك، فقدت ممت في الفترة الاخيرة صناعة مواد التنظيف ومساحيق الغسيل التي ارتفعت اسعارها بشكل كبير. لذلك يلجأ التاجر او الصناعي الى استيراد هذه المساحيق باسعار متدنية، لكن بعد الكشف عليها يتبين لنا انها تحتوي على نسبة تفوق 70% من مادة الملح، لذلك نؤكد على ان هذه المساحيق مغشوشة ويجب عدم السماح بدخولها الى الاسواق بعدما نعلم الجمارك ومديرية المستهلك ووزارة الصناعة. كذلك هناك عدد من ادوية الجلي التي تحمل في بعض الحالات بكتيريا. ثمة ايضا سلع متنوعة ومنتجات غذائية لا تحمل المواصفات اللبنانية. كل هذه الحالات تدقق فيها مختبرات المعهد وتصدر تقريرا في شأنها يرفع الى المعنيين لاتخاذ الاجراءات المطلوبة. امكانات التصحيح موجودة لبعض الماركات العالمية التي تحمل

## اقتصاد

◀ مواصفات عالمية لا تتناسب في بعض موادها مع المواصفة اللبنانية.

■ ماذا عن المنتجات المصنعة محليا؟  
□ عندما تصدر المواصفة تطبق احكامها على المنتج المستورد والمصنع محليا. لكن آلية مراقبة المنتج المستورد سهلة نظرا الى وجود قيد جمركي تحجز بموجبه البضائع في انتظار اجراء الكشف والتدقيق. بالنسبة الى المنتج المحلي، لا صلاحية للمعهد بالدخول الى المصنع المعني بل يؤازر وزارة الصناعة ومديرية حماية المستهلك عند الطلب للتأكد من تطبيق اي مواصفة لبنانية يجب وجودها في منتج يصنع في لبنان. المراقبة تتم في المصنع مباشرة او في مراكز البيع، وعند الاشتباه بأي منتج محلي تتم احواله على المعهد لفحصه والتأكد من صلاحيته.

■ تجنبنا للوصول الى منتج غير مطابق قبل عملية التصنيع، ما هي اجراءات المعهد؟  
□ اقترح المعهد برنامجا اختياريا يدعى "مطابقة المواصفات"، يسمح بمواكبة التصنيع من بدايته. ينطلق من نظام الجودة ونظام التتبع، ويتمكن المصنع في النهاية من وضع شارة المعهد على منتجاته.

## نصار: الغش سيد الموقف

■ هل تعتقد ان قطاعات الصناعات الغذائية تحافظ حاليا على جودتها المطلوبة؟

□ يعاني القطاع الصناعي من صعوبات ومشاكل نظرا الى تدهور سعر صرف الليرة، ما حرم جزءا كبيرا من المواطنين الحصول على منتجاتهم وخصوصا الغذائية منها. تلبية لحاجة المستهلك على ما يقال، يلجأ البعض الى استيراد مواد اذنى سعرا من تلك المصنعة محليا، الامر

## معهد البحوث الصناعية يرفض دخول السلع غير المطابقة

بعض المصانع حاز هذه الاشارة ولكن باعداد قليلة. السبب يعود الى ضرورة وجود نظام الجودة وانشاء مختبر داخلي يرتبط بالمعهد مع مراقبة دورية. عندما يحصل المصنع على شارة المعهد يصبح مسؤولا عن انتاجه تجاه القانون، لكن نظرا الى الكلفة العالية لهذا البرنامج لا تستطيع المصانع الصغيرة اعتماده. نعمل وفق ما هو ضروري ومقبول لتعميمها على كل المصانع لضمان جودة المنتج المحلي ومطابقته للمواصفات الالزامية. هذا الامر يتعلق بالمصانع المرخصة، الا اننا نواجه بالاستيراد مشكلة التهريب ولا احد يستطيع معرفة حجمه او نسبته. مشكلة الصناعيين تكمن في الذين يقيمون المصانع تحت "الادراج". هذا الواقع

الذي ينعكس سلبا على صحة المواطن لان المواد المستوردة لا تحمل عناصر الجودة المطلوبة وتفتقر الى المواصفات الالزامية. هذه المواد تدخل عبر التهريب او طرق معلومة مجهولة تخضع لعمليات الرشوة والفساد.

■ هل ارتفعت نسبة الاقبال على الصناعة الغذائية المحلية مع تراجع القدرة الشرائية للمواطن؟

يسيء الى عملية الانتاج والصناعة المحلية، ويعمم صورة الفساد بشكلها الراهن.

■ كيف تراقب المصانع السرية وهل تهدد حياة المواطن؟

□ هناك قطاعات لا تحتاج الى مصانع كبيرة، لكن الخوف ان لا تلتزم المواصفات لانها تشكل خطرا على المستهلكين. كمثال المعقمات التي انتشرت بشكل واسع عند انتشار جائحة كورونا، وهناك ماركات كانت تباع حتى داخل الصيدليات تحمل اسما من دون ان تتمتع بمواصفات الجودة. بعد اجراء الفحص عليها بالتعاون مع وزارة الصناعة، تبين انها غير مطابقة للمواصفات ويدخل هذا الامر في باب الفساد المطلق. نتيجة لهذا الواقع، صدر مرسوم اخضع المعقمات المصنعة محليا والمستوردة للفحص والتدقيق، منعا للغش والتزوير.

■ ما هي نسبة الملتزمين من الصناعيين والتجار تطبيق المواصفات؟

□ تراجعت نسبة المخالفين بشكل كبير عما كانت عليه مع بداية كورونا، وكان للمرسوم اثره الايجابي على المنتج المصنع محليا. طبعا لا سلطة لنا على المنتج المهرب.

□ المنتج الصناعي الغذائي يتمتع بالجودة ويطبق المواصفات المطلوبة، لذلك يجب نزع فكرة المنتج الوطني غير الجيد من عقل المواطن. الصناعي الحقيقي يستورد اجود انواع المواد الاولية التي تدخل قانونيا عبر المعابر الشرعية وبكلفة مرتفعة بهدف تأمين الجودة والسلامة الصحية، الى التكلفة الاخرى المتعلقة بالكهرباء والمحروقات والمواد الاساسية التي تدخل في عملية التصنيع. مثلا،

تبلغ كلفة كيلوغرام اللحم المستورد 85 الف ليرة، المخصص لصناعة الجومبون والمرتبلا وغيرهما يباع في السوق المحلية بسعر 50 الف ليرة، فيما يباع منتج آخر بـ 25 الفا او اكثر بقليل. لكن السؤال من اي مواد يصنع هذا المنتج ولماذا يباع بسعر متدن؟ الجواب بسيط: التهريب مصدر كل غش والمواد المهربة لا تحمل بالتاكيد المواصفات الملزمة.

■ اذا، المنتج الموجود في مراكز البيع لا يتمتع بالجودة المطلوبة؟

□ طبعا، المواد الاولية لا تتوافر فيها عناصر الجودة وفق المقاييس والمواصفات. عندما يطرح في السوق اي منتج باسعار ادنى من سعر الكلفة، الا يترك ذلك علامات استفهام لجهة جودة المواد المستعملة وطرق ادخالها الى لبنان وتصنيعها؟ اعتقد ان الغش هو سيد الموقف، وتقارير معهد البحوث الشهرية تؤكد ذلك. مع الاشارة الى ان هناك منتجات تفوق جودتها تلك المستوردة من الخارج لانها تطبق كل المواصفات وتلتزم المعايير المطلوبة، لكنها تباع بسعر مرتفع نوعا ما قياسا بالتكلفة الاساسية.

■ كيف يمكن ان يعيش الغش في مجالات الصناعة الغذائية؟

□ تلجأ المصانع الكبيرة الى طرح منتجات متنوعة في السوق باسماء مختلفة لحساب عدد من التجار الذين يبيعون المنتج وفق حساباتهم الخاصة، والسؤال الذي يطرح نفسه دائما كيف يمكن صنع منتج من هذا النوع تقل كلفته عن سعر مادته الاولية اي اللحوم مثلا. ماذا يعني ذلك؟ الا يدخل ذلك ضمن قائمة الفساد؟ كيف يتم القبول بذلك؟ ومن يضع عليها اشارة الجودة.

■ ماذا عن المراقبة؟



عضو غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان ايلى نصر.

□ ثمة مواد تستورد من الهند تضاف اليها مكونات متنوعة من بهارات ومواد تصنيع غير مقبولة. لذلك المطلوب تشديد المراقبة لابعاد الفساد والغش عن سلعة تمس صحة المواطن بطريقة مباشرة. على مديرية حماية المستهلك الكشف عن مراكز البيع والاسعار ومحتويات كل صنف حتى تستقيم الامور وتحديد الجيد من عدمه، والا فان الفساد سيستمر والمواطن سيدفع الثمن.

■ ما هو دور التسويق في عملية الترويج لمثل هذه المنتجات؟

□ التاجر الصناعي يلجأ الى عملية تسويق مركبة يسمح لتاجر الجملة او المفرق بالاستفادة من بيع المنتج عبر زيادة الكمية غير المدفوعة الثمن، ما يسمح بوضع هامش ربح على حساب المواطن. انها طريقة غش مقنعة وهو امر مرفوض.

ع. ش

على حماية المستهلك  
الكشف على مراكز البيع  
والاسعار والاصناف حتى  
تستقيم الامور

□ اذا قمنا بجولة على المسلخ نرى ان الطبيب البيطري المختص يقوم بعد عملية الذبح بختم كل الذبائح على انها مطابقة للمواصفات. فهل هذا الامر مسموح؟ يجب معالجة كل الخروقات من اجل انتاج سلعة صناعية جيدة وصحية، ضمن هامش مقبول من الربح من دون اللجوء الى الغش بهدف بيع منتج رخيص يمكن ان يؤدي الى اضرار صحية بالغة.

■ هناك صناعة جيدة لكنها تفتقر الى مواصفات عالية الجودة، هل تعتبر غير صحية؟